المشاركة السياسيّة في المجتمع الجزائري، بين الاستقالة والبحث عن الترقية الاجتماعية

بكيس نورالدين: أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الجزائر
رزقي نوال: أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة الجزائر

Résume:

Cet article analyse le phénomène de démission de la participation politique du citoyen et la transformation de celle-ci en uneméthode de développer un mécanisme pour réaliser la promotion sociale équitable au lieu de défendre les projets politiques pour le bien du payer, et pour cela on doit analyser les principaux facteurs qui ont contribué à la propagation du phénomène de démission politique .en passant par la nature de l'éducation politique que reçoit le citoyens depuis son enfance, et qui détient quelques-unes deses valeurs qui encourage pas la participation politique, ainsi que la fragilité de l'espace politique et la faiblesse des partis politiques qui perturbe le transfert pacifique du pouvoir par les mécanismes du système politique pour reproduire le système politique sans donner chance a la possibilité du changement. Sans oublier l'intensité croissante des mouvements de protestation qui se transforme progressivement en une alternativea la participation politique, a cause de l'incapacité des cadres de la société civile pour imposer sa présence comme un pont entre les élites dirigeantes et les différents groupes sociaux.

ملخص:

يتعرض المقال بالتحليل لظاهرة الاستقالة السياسية للمواطن الجزائري وتحويل المشاركة السياسية على ضالتها إلى آلية لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب النضال السياسي النزيه والدفاع عن المشاريع السياسية، ومن تم يهدف إلى تحليل العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار ظاهرة الاستقالة السياسية ابتداء من طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها والتي تحمل بعض القيم المعطلة للمشاركة السياسية بالإضافة لهشاشة الفضاء السياسي وضعف الأحزاب السياسية وتعطل آليات التداول السلمي على السلطة بفعل إعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه بأدوات تتأرجح بين الناعمة والاقصائية. مرورا على تزايد وتيرة وكثافة الحركات الاحتجاجية التي تتحول تدريجيا إلى بديل للمشاركة السياسية، في ظل عدم قدرة أطر المجتمع المدني على فرض حضورها كهمزة وصل ما بين النخب الحاكمة ومختلف الفئات الاجتماعية. ومن هنا جاء المقال كمحاولة لمسايرة حراك المجتمع الجزائري المتسارع خارج إطار المؤسسات الرسمية مما يطرح أكثر من تساؤل حول كيفية سد الفراغ الذي تتسبب فيه استقالة فئات واسعة من المواطنين الجزائريين. لأن استقرار المجتمعات يمر حتما عبر توازن أداء مؤسساتها الوظيفية، وعلى رأسها المؤسسات السياسية.

مقدمة:

تختلف المشاركة السياسية من مجتمع لآخر بحسب طبيعة موروثها الثقافي وصيرورة التطورات التي عايشتها

في الفضاء السياسي والاقتصادي والثقافي، لذلك ارتأينا في هذا المقال إظهار أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت بشكل كبير في صياغة وبلورة المشاركة السياسية لدى المواطن الجزائري على الشكل الحالي، التي تتسم بالاستقالة السياسية وتوظيف المشاركة السياسية لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب الأداء السياسي الفعال والنزيه. فالمتابعون اليوم للساحة السياسية يجمعون على هشاشة الفضاء السياسي وضعف مصداقية نخبه وعجزها عن تعبئة شرائح واسعة من المجتمع ، والاستحقاقات الانتخابية الأخيرة تؤكد هذا التوجه بحيث لم تبلغ نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 نسبة 42 بالمائة، مما يطرح الكثير من التساؤلات سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن جزء منها نعتقد أنه محوري لفهم السلوك السياسي للمواطن الجزائري، لأنه ليس وليد اللحظة بل هو نتيجة تراكمات لأحداث و مواقف سياسية لعبت دورا محوريا في إنتاج عقم سياسي امتد لقطاعات عدة و تحول إلى شكل من أشكال الاستقالة لم تقتصر على المجال السياسي فحسب بل ما فتئت تنتقل لمجالات حيوية كقطاعات التربية و الصحة والتعليم العالي، ومن هنا سنستعرض هذا الوضع كمنتوج اجتماعي ساهمت فيه عدة أطراف بدرجات متفاوتة.

التنشئة السياسيّة مفتاح الوعي السياسي:

التّنشئة الاجتماعية بما فيها الجانب السّياسي منها المفسّر الرّئيسي لسلوك الفرد ككائن اجتماعي داخل محيطه رجلًا كان أم امرأة، فهي عمليّة تفاعليّة مع البيئة الاجتماعية من شتّى الجوانب و بوسائل مختلفة، "تستمر طول العمر، تتمخَّض في بعض نتائجها عن تشكيل وإعادة تشكيل التّفاعلات الاجتماعية، ذلك أنّها تتيح للأفراد بأن ينمّوا أنفسهم و يطوّروا طاقاتهم ويتعلّموا ويتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجدّة حولهم "[1]، لذلك نجد الفرد يتعلّم من خلالها منذ طفولته كيف يؤدي أدوارًا تتماشى مع التوقّعات الاجتماعية التي تضبطها معايير وقيم مختلفة، وهي" ترتكز على ثلاث ميكانيزمات أساسيّة، التعريف بالوالدين وبمختلف النماذج الاجتماعيّة، إدخال والتكفل بعدد من المعايير والمعارف، تجربة وتجسيد أنماط السلوك والممارسات، فتنشئة الطفل تعني النجاح في عمليّة إدماجه داخل مختلف الدوائر الاجتماعية الّتي ينتمي إليها"[2]وهي كما يراها إميل دوركايم، حاملة لبعدين أساسيّين في الحياة الاجتماعية، فالبعد الأوّل مرتبط بعملية الضبط الاجتماعي الّتي تفرض رقابة اجتماعية على الأفراد، أمّا البعد الثّاني فهو الضبط المعرفي الّذي يجعل الفرد يتعلّم أنماط الفكر والمهارات، فيكتسب رأسمال ثقافي وعلمي حسب معالم المجتمع المتواجد فيه، وهذان العاملان ضروريّان للتمكن من الإندماج اجتماعيا وسياسيًّا والمساهمة بذلك في الحفاظ على التّوازنات الاجتماعية.

وإلى جانب التنشئة الاجتماعية والسياسية الأوليّة، هناك التنشئة الاجتماعية والسياسية المكمّلة الّتي تشتمل على ما تبقّى من مرحلة الطفولة (دخول الطفل إلى المدرسة)، إلى غاية مرحلة البلوغ وما بعدها، وتتدخّل في هذه المرحلة الطويلة من الحياة الاجتماعية للفرد مؤسّسات اجتماعية عديدة أهمّها المؤسّسة التعليمية (مدرسة، جامعة،...) وجماعة الرفاق (في الحي، في مقر العمل،...) ووسائل الإعلام (مرئية، مسموعة،

1-غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د /فايز الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص88.

2- Martin Segalen : **Sociologie de la famille**, edition Armand colin , Paris, 2000,p :167

مكتوبة،...) و المنظّمات الدينيّة و السياسيّة وحتّى منظّمات المجتمع المدني غير أنّ تأثير كلّ مؤسّسة من هذه المؤسّسات يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب فعاليّة كلّ مؤسّسة ونوع النظام الاجتماعي والسّياسي المتواجدة فيه.

وتعتبر بذلك التّنشئة السياسيّة جزءًا من التنشئة الاجتماعية، تساعد الفرد في عمليّة التفاعل والبقاء مندمجًا سياسيا، إمّا بالحفاظ على السّياسة القائمة بالمجتمع أو بالمشاركة في التّغيير منها للحفاظ على التّوازنات، هذا ما يجعل الأنظمة السياسيّة ديمقراطيّة كانت أم غير ديمقراطيّة، تسعى دائمًا للتّأثير في التنشئة السياسيّة الموجّهة لأفرادها من خلال استهداف أفكار محدّدة بغرس و إدراج معلومات وقيم ومعايير وممارسات معيّنة تساهم في تكوين مواقف واتّجاهات فكريّة وإيديولوجيّة تنتج سلوكًا سياسيًّا مقروءًا مسبقًا، ولربّما الفرد الذي يعاني من التّهميش السّياسي خاصّة بالمجتمعات العربيّة، يُعتبر الأكثر تأثّرا بمشاريع وأهداف أنظمته السياسية.

لكن و بالمقابل "تضمن عملية التنشئة الناجحة نسبيًّا قبول الأغلبيّة لتوزيع الأدوار السياسيّة، بما يتناسب مع الثقافة السياسيّة "[1]، كما تضمن توفّر درجة من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ذلك الوعي المحفّز على المشاركة السياسيّة، فتتكوّن الشخصيّة السياسيّة لدى الفرد باكتساب ثقافة سياسيّة و درجة معيّنة من الوعي السياسي المرتبطان ارتباطا مباشرًا بتنشئته السياسيّة والاجتماعية التي تختلف باختلاف بيئته الاجتماعية، لذلك فإنّ اختلاف الثقافات السياسيّة "يفسّر الطريقة التي اهتم من خلالها علماء الاجتماع أكثر بمختلف الثقافات السياسيّة الفرعيّة الموجودة في المجتمع الواحد، إذ تشهد الأمم المعاصرة كافّة، تعدديّة في نماذج القيم التي توجّه المواقف و التصرفات السياسية"[2]، حيث لا يمكن أن نجد في أي مجتمع من مجتمعات العالم ثقافة سياسيّة واحدة، غير أنّ ذلك التنوّع الّذي يمكن أن يصل إلى درجة التّباين أحيانًا في الثقافات السياسيّة السّائدة بالمجتمعات يمكن أن يكون صحيًّا للحياة السياسيّة، حيث سيمتصّ توجّهات وطاقات الجماهير المختلفة و حتّى المعارضة ضروريّة لتصحيح و تحسين أداء الأنظمة السياسيّة .

وتعتبر بذلك المشاركة السياسيّة نتيجة حتميّة يصل إليها سلوك الفرد بدرجات وصور متفاوتة، حسب ما لديه من ثقافة سياسيّة وحسب نوع الرصيد السياسي الذي أكسبته إيّاه مؤسّسات التنشئة السياسيّة بمحيطه الاجتماعي، فيؤثر في عمليّة صنع القرار أو اتخاذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفق طريقة رسمية أو غير رسمية وبدوافع مختلفة وتأثير متباين حسب كل فرد وميولاته وقدراته ودرجة تغلغله في العمل السياسي، هذا ما يجعل من المشاركة السياسية أنجع المقاييس التي نقيس بها مدى تطبيق المبادئ الديمقراطية بمجتمع ما، من خلال تحديد ما يتوفّر بذلك المجتمع من مساواة واحترام لحقوق وواجبات الأفراد، عكس الأنظمة المستبدّة والدكتاتوريّة الّتي تقوم على مبدأ التسلّط واحتكار السلطة، وأين تصبح المشاركة السياسيّة خاصة الرسميّة منها وسيلة للتقرّب من رجال السلطة والتمتّع بامتيازات تلك الوضعيّة بهدف الترقية الاجتماعية لا غير، فيصبح الفرد قريبًا جدًّا من الصّورة التي رسمها ماكس فيبر حين

1–د الجوهري عبد الهادي: **أصول علم اجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998، ص 171.

2–كوش دنيس: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2007، ص175(بالتصرف)

اعتبر "كلّ إنسان يشارك في السياسة طمعًا في السلطة، إمّا لأنه يعتبرها وسيلة لتلبية رغباته غير المنتهية المثاليّة أو الأنانيّة، وإمّا أنّه يتمنّاها لنفسه بهدف التمتّع بإحساس البرستيج الّذي تمنحه إيّاه"[1] .

وتمر عموما المشاركة السياسيّة بعدّة مراحل وهي:

– السلبيّة السياسيّة، المقصودة أو العفويّة.

– الاهتمام بالسياسة.

– الانخراط السياسي من خلال القيام بنشاطات سياسيّة، من أبسطها حتّى ممارسة السلطة السياسيّة وأعني بالسلبيّة السياسية تلك السلوكيات والمواقف السياسية السلبيّة التي يتبنّاها الفرد– بصورة مقصورة أو عفويّة اتّجاه السياسية القائمة بالمجتمع، وتتمثّل في اللّامبالاة السياسيّة، كما نجد "الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع، خاصة قيادته والنظر إلى العمل السياسي على أنّه عمل رديء وأنّ الثقة في رجال السّياسة أمر مستحيل"[2]، "والغربة السياسيّة وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي و الحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية، نجد الاغتراب السياسي والّذي يتمثّل في شعور الفرد (المواطن) بأنّ المجتمع والسلطة لا يحسّان به ولا يعنيهما أمره، وبأنّه لا قيمة له في هذا المجتمع، الأمر الّذي يؤدّي بالفرد إلى التّقليل من أهدافه، وفقدان الحماس والدّافع والباعث عن المشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة في مجتمعه"[3]

أمّا الاهتمام بالسياسة فهو أوّل مؤشّر للوصول إلى مشاركة سياسيّة إيجابيّة بالمجتمع، حيث أنّ مرحلة التعرّف على النظام السّياسي القائم ضمن اللّعبة السياسية بمجتمع ما، بما فيها من لاعبين وأساليب وأهداف ورهانات تعتبر المفسّر الأوّل لسلوك الفرد السياسي، وعمومًا فإنّ المشاركة السياسيّة خاصّة الإيجابيّة منها تُعتبر واجبًا و حقًّا لكلّ مواطن، هذا ما يجعل من المشاركة السياسيّة شرطًا أساسيًّا لتطوّر وتوازن المجتمعات، خاصّة إذا تمّ الوصول إلى إشراك جميع الأفراد القادرين على الممارسة السياسيّة باختلاف جنسهم وسنّهم وما لديهم من رأس مال ثقافي أو اقتصادي أو غير ذلك.

لكن الملاحظ لواقعنا السياسي بالمجتمع الجزائري يجد الفرد لا يشعر أنّه حرّ سياسيًّا، في مجتمع يمتاز بصراعات سياسيّة شخصيّة أكثر منها تنظيمية، صراعات تتمّ في معظمها بالكواليس يكون الرّهان الأساسي فيها المصلحة الماديّة والمحافظة على دواليب السّلطة ممّا أوصل أفراد المجتمع للتّشكيك في شرعيّة السّلطة وانتقادها بدايةً بالتّشكيك في كلّ الانتخابات المنظّمة بعد مرحلة التعدديّة السياسيّة وعدم الثّقة بالإدارة والسّلطة المركزيّة الّتي يتّهمها ببيروقراطيّتها السلبيّة وتفشّي الفساد والرّشوة بداخلها، إلى جانب تلك الراديكاليّة أو كما يسمّيها بعض الباحثين بالجذريّة الّتي اتّسمت بها بعض الثّقافات الفرعيّة بمجتمعنا، راديكاليّة تسبّبت في تأزّم عدّة مواقف سياسيّة، بسبب محاولة فرض الرّأي الشّخصي وعدم تقبّل الآخر.

1 –Weber Max:**Le savant et le politique**, Librairie Le Plon , 1959 , p:101

2–د/ السويدي محمد: **علم الإجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990، ص 161.

3–نفس المرجع، نفس الصفحة.

الحزب السياسي الجزائري وأزمة الشرعيّة:

كثيرًا ما تُتّهم الأحزاب السياسيّة القائمة بمجتمعنا بضعفها أمام قرارات النّظام، كما معروف عليها تذبذب تصريحاته المؤيّدة أحيانًا والمعارضة أحيانًا أخرى للسّياسة القائمة بالمجتمع، فمنها من قامت بمقاطعة الانتخابات في عدّة مناسبات سياسيّة بحجّة التّزوير أو التّهميش أو عدم اتّصاف العمليّة الانتخابية بالشّفافيّة، ومنها من أيّدت النظام (الحلف الرّئاسي...) فلم تتمكّن من استقطاب شريحة اجتماعية واسعة، وقد زادت الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر (فُرضت حالة الطوارئ الّتي حضرت الحراك الاحتجاجي و المظاهرات و الاعتصامات) من تقليص موارد الحزب الّتي يستغلّها عادةً في إيصال صوته لفئات المجتمع المختلفة، ليصبح الحزب السّياسي اليوم ضحيّة ثقافة سياسيّة ذات نظرة سلبيّة له وعدم وجود ثقة فيه، فمثلًا "في آخر استطلاع للرّأي (البارومتر العربي) 2010 تبيّن أنّ 2،2 بالمائة فقط من الجزائريّين منخرطين في الأحزاب السياسيّة، وأنّ نسبة الّذين لا يثقون في الحزب السّياسي بشكل مطلق وصلت إلى 51,5 بالمائة مقابل نسبة الّذين لا يثقون مطلقًا في الجيش 18,5و الشّرطة 18,8 و القضاء 22,1 و مؤسّسات المجتمع المدني 27,5" [1]، هذا يعكس ما هو معروفٌ عن الفرد الجزائري الّذي لا يثق بالمؤسّسات والهياكل التّنظيميّة خاصّة الإداريّة والسياسيّة منها، و يمكن إرجاع السّبب في ذلك إلى الحقبة الاستعمارية الّتي أكسبته ثقافة مليئة بمعايير الاغتراب والشكّ اتّجاه المؤسّسات العموميّة، أمّا بعد الاستقلال ساهم فشل الدّولة الوطنيّة وتفشّي الفساد المؤسّساتي بداخلها في تكريس هذا الجزء من موروثنا الثّقافي وحتّى كيفيّة تعامل النّظام السّياسي والحزب مع الأزمة السياسيّة التي عانى منها المجتمع زاد من قناعة العديد من أفراد المجتمع الجزائري بعدم كفاءة معظم الأحزاب السياسيّة وولاء بعضها للنّظام القائم، فهجروها ولم يعودوا يهتمّون حتّى بخطاباتها، خاصّة وهم يلاحظون ما تعانيه تلك الأحزاب من صراعات داخليّة وانشقاقات، تشكّك في شرعيّة الحزب وتفكّك هياكله. فباسم مكافحة لا شفافيّة ولا ديمقراطيّة القيادات الحزبيّة، قام البعض بانشقاقات ضدّ سياسات التّهميش والإقصاء، فالحزب السّياسي اليوم "مازال مغلقًا أمام الكثير من الفئات الاجتماعية الحيّة وعلى رأسهم الشّباب والمرأة، والكثير من الفئات الحضريّة الوسطى المتعلّمة الّتي أُبعدت عن العمل السّياسي الحزبي المنظّم"[2]، كما يُعاب على بعض الأحزاب قراراتها الأفقيّة الّتي تؤخذ دون العودة إلى القاعدة، ممّا جعل منها أحزابًا دكتاتورية حسب المنشقّين ومن أمثلة تلك الانشقاقات الّتي عرفتها بعض الأحزاب السياسيّة، ما يوضّحه الجدول التّالي:

1-جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، هامش ص 48.

2-نفس المرجع، ص 76-77.

أمثلة عن الانشقاقات الحزبية بالجزائر:

اسم المنشق	حالة الانشقاق عن
سعيد سعدي	حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد FFS وأسّس حزب التجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة RCDسنة 1989.
نايت جودي وراشدي عبد السلام	حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS
دربال عبد الوهاب	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
لحبيب آدمي	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
بولحية محمد	حركة الإصلاح (يونسي جهيد)2009
بلمهيدي عبد العزيز	حزب التّجديد الجزائري (1996)
بن يونس عمارة	حزب التجمّع من أجل الثّقافة والديمقراطيّة RCD
بجبوح نور الدين	حزب التجمّع الوطني الديمقراطي RND
عبد المجيد مناصرة وعبد القادر بن قرينة	حركة مجتمع السّلم (أبو جرة سلطاني) MPS سنة 2008 وتم تأسيس حركة الدّعوة والتّغيير الّتي تحوّلت لحزب سياسي سنة 2012.

وإلى جانب حمى الانشقاقات، معروفٌ أيضًا على الحزب السّياسي الجزائري مؤخّرًا الصّراع الحادّ الموجود بداخله على المواقع السياسيّة بين فئات وسطى أجيرة وأخرى غنيّة من أصحاب الأعمال الحرة، "تلك الفئات الأجيرة والموظّفين الّذين فقدوا الكثير من مواقعهم، حتّى على المستوى الرّمزي والاجتماعي داخل الأحزاب وبمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة الّتي عرفت بروز ظاهرة المال السّياسي أو (الشكارة) كما سميّت في الجزائر"[1] وهي ظاهرة سلبيّة، أفقدت الحزب ما تبقّى له من شرعيّة في أعين الجزائريّين الّذين لا يمتلك معظمهم ثقافة حزبيّة، وهذا النّقص في الثقافة السياسيّة الّتي يمتلكها الفرد الجزائري ستنشئ الشّباب دون وعي حزبي كاف للتطلّع لإعادة بناء المنظومة الحزبيّة أو حتّى إصلاح ما يمكن إصلاحه فيها، ممّا يجعلها "تبدو كهياكل فارغة مقابل الحراك الاجتماعي الواسع الّذي تقوده حركات اجتماعية احتجاجية مختلفة بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسيّة واضحة، وقد يكون مآلها الانتكاسة واللّجوء إلى العنف وتكرار نفسها إذا غاب التّفكير في حلول ذكيّة لحلّ هذا الإشكال الّذي تعيشه أكثر من دولة عربيّة، أحزاب دون قواعد ولا أدوار ولا جماهير، دون تنظيم ولا آفاق سياسيّة"[2] لا تمتلك قوّة معارضة، أساليبها لا تعكس قدرةً على التّغيير أو حتّى التّعطيل، يمكن اعتبار المقاطعة أقصى ما استطاعت القيام به.

كما يمكن ملاحظة الشك المتواجد بقوّة بين صفوف السياسيّين الحزبيين عند اختيار رئيس للدولة على وجه الخصوص، و يمكن ربط ذلك بتداخل و تدخّل الجيش في السياسة، حيث تترجم المقاطعة اغترابًا وعزوفًا واضحًا بسبب عدم الثقة في أحقيّة و شرعيّة الرئيس المختار، لتصبح المشاركة السياسيّة بمجتمعنا في كثير من الأحيان "موسميّة وظرفيّة ترتبط بالمواعيد الانتخابية،

1- المرجع السابق ، ص76.

2- نفس المرجع ، ص 77.

يظل التّصويت الشّكل المهيمن على أشكال المشاركة الفعليّة الأخرى، فالملاحظ أنّ حجم المشاركة الفعليّة تقلّص بشكل ملحوظ، وتمّ تسجيل نسبة عالية من المواطنين المقاطعين للتّصويت"[1]. واليوم نجد أنّ "هناك إجماع بين طرف من المراقبين على أنّ فئة عريضة من المواطنين، لم تعد تقتنع بالانتخابات ولا بالمترشّحين لها، وبالتّالي فقدت عمليّة الانتخاب دورها في التّغيير والمحاسبة، ولا تفسَّر المقاطعة بضعف مستوى التعليم لدى النّاخبين أو بظروفهم الماديّة كعناصر للتّأثير كي يبتعدوا عن المشاركة في الانتخابات بل على العكس من ذلك توجد نسبة مشاركة أكبر في المدن الداخليّة والقرى المهمّشة، على الرغم من ارتفاع نسبة الأميّة فيها، وصعوبة ظروفها ...، ويمكن أن تفسَّر هذه الوضعيّة بسيطرة شبكات الولاء القبليّة فالانتخابات على المرشّحين والنّاخبين ككلّ، وهو ما يقلّل من فعاليّة المشاركة في الحياة السياسيّة، ويقلّل من ممارسة النّاخبين الرّقابة على المرشّحين المنتخبين"[2].

الفضاء المدني ومسؤوليّة إنتاج النخب:

للمجتمع المدني تأثيٌر سياسيٌّ مزدوج على المواطن، حيث من جهة و بحكم نضاله في منظّماته المختلفة أين يمارس القيادة والتّفاوض والمطالبة والاحتجاج و...غيرها من النّشاطات المدنيّة، تتقوّى شخصيّته السياسيّة ممّا يعزّز من وعيه السّياسي أيضًا، ومن جهة ثانية تعتبر منظّمات المجتمع المدني قنوات تمهيديّة توصل الفرد لقنوات المشاركة السياسيّة المختلفة عبر المجتمع وعلى رأسها الأحزاب السياسيّة أي بتعبير آخر يكسب المجتمع المدني المواطن الجزائري الخبرة القياديّة والنّضاليّة والشّهرة ويوسّع له دائرة معارفه من أصدقاء ومؤيّدين لأفكاره يتحولون مع الوقت والخبرة إلى مراقبين مدنيين، حيث يتميّز المجتمع المدني بأسلوب رقابيّ ذو طابع مؤسّساتي، يؤثّر في جميع الأنساق الاجتماعية المتفاعلة بالمجتمع (الاقتصادي، السّياسي، الثّقافي،...) ويلعب دورًا بارزًا في عمليّتي التّنشئة الاجتماعية والسياسيّة وفي عمليّة الضّبط الاجتماعي، وكلّها ضرورية لتمكين الفرد من الاندماج وتُعتبر "السّمة المؤسسيّة هي أحد أبرز مؤشّرات وجود مجتمع مدنيّ قويّ، و تتحدّد هذه السّمة وفقًا لتوافر أربعة معايير أساسيّة للحكم على مدى التطوّر الّذي بلغته مؤسّسة أو منظّمة ما، وهي: القدرة على التكيّف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعيّة والخضوع والتّركيب في مقابل الضّعف التّنظيمي، والتّجانس في مقابل الانقسام"، [3]كما تتّصف مؤسّسات المجتمع المدني (نقابات، جمعيّات، روابط، نوادي،...) باستقلاليّتها الماديّة والإداريّة عن النظّام السّياسي القائم وبوضعيّتها القانونيّة بداخله وبكونها طوعيّة وذو طابع سلميّ، قوّتها تكمن في ميزتها التمثيليّة لفئات المجتمع المختلفة، تساهم في الحفاظ على التّوازنات الاجتماعية حيث ينتمي إليها أفراد من إيديولوجيّات وطبقات متباينة، استطاعوا أن ينسجموا تحت غطاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة الّتي بفعاليّتها، يفوق تأثيرها حدود المجتمع الّذي تنتمي إليه، و هذا ما يصعُب تحقيقه بمجتمعاتنا العربيّة، أين نجد المجتمع المدني يعاني من الضّعف نظرًا لتأثير التّركيبة الاجتماعية في

1 –ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص 139.

2 –نفس المرجع، ص 142.

3–السيد ياسين: قياس الديمقراطية العربيّة: تجربة (مرصد الإصلاح العربي)، في وقائع ورشة عمل: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009، ص 39.

الفضاء السياسي وليس "المجتمع المدني إذًا وحدة عضويّة تجمعها رابطة الدم أو العقيدة وإنمّا وحدة غير عضويّة بين أفراد يشكّل كلّ فرد منهم ذاتً حقوقيّة مستقلة، تنتسب إلى هيئات ومؤسّسات وطوائف وأخويّات ولكنّها لا تكتسب تعريفها وحقوقها من الانتساب إلى هذه الهيئات، بدون ذلك لا توجد ولا يمكن أن توجد ديمقراطيّة أو مجتمع مدني "[1] ممّا يجعل من هذا الأخير هامش حريّة للفئات الاجتماعية، يمكن أن يكبر أو يتقلّص حسب النظام السّياسي السّائد وما لديه من آليّات وإمكانيّات، وهذا ما يجعل منه أهمّ مورد من موارد المواطن التي تسمح له بتحقيق استراتيجياته في مواجهة واقعه الاجتماعي والسياسي هذا ما يؤكّد على أنّ المجتمع المدني يمكن اعتباره سلطة موازية للسّلطة القائمة إذا أحسن الأفراد الاجتماعيّون استغلال ما يوفّره لهم من هوامش حريّة ومن مكانة ودور اجتماعيين، حيث "يستمدّ الفرد قيمته و يحصل على امتيازات معيّنة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزّبونيّة التي تحكم شؤون الدولة وتحدّد ميزان القوّة الّذي يخضع له المجتمع عمومًا"[2] قانونية ودستوريّة تكرّس سياسات التعدديّة السياسيّة والفصل بين السّلطات واحترام القضاء وتعمل على تفعيل المشاركة. لكن التّساؤل الذي يطرح نفسه دائمًا عند التطرّق للمجتمع المدني بالدّول العربيّة، هو هل حقا نمتلك مجتمعًا مدنيًّا؟ أم أنّ هذا المصطلح مستورد من الغرب فقط؟ وهل التركيبة الاجتماعية لدولنا العربيّة تساعد على بنائه وتطويره على أسس صحيحة؟ أم أنّه مجرّد واجهة للاستهلاك الخارجي؟ وكيف للمواطن الجزائري أن يحسن استغلاله في تغيير واقعه الاجتماعي والسّياسي؟

جدير بالذكر أن مجتمعنا المدني متواجد شكليًّا أكثر منه فعليًّا بالميدان، لدينا ما يفوق ثمانون ألف جمعيّة دون التماس لآثارها بين الناس، في حين برزت النقابات العماليّة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا النوع من المشاركة المدنيّة قد تتميز من مجتمع لآخر بمواصفات حسب ظروف ذلك المجتمع وخصائصه.

صعوبات تفعيل الفضاء النقابي بالمجتمع الجزائري

إن السيرورة التاريخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري قد تجعل من المشاركة النقابية والعمل النقابي بشكل عام يتميز ببعض المواصفات التي قد تميزه عن غيره بفعل تلك الخصوصيات، فارتأينا تقديم بعض الملاحظات عن المشاركة النقابية في الجزائر، قد تكون في حدّ ذاتها موضوعا للدراسة المعمقة، نكتفي بسرد البعض منها:

– المجتمع الجزائري يُعتبر إلى حدّ بعيد مجتمعًا تقليديًّا يختلف عن المجتمعات التعاقدية الحديثة، وإن كان يسير في هذا الاتجاه ولكن ببطء شديد، بفعل ارتباطه الوثيق بالقيم التقليدية. فيكفي أن نلاحظ مجرى الانتخابات لنقف على الطابع القبلي والجهوي والعشائري الذي يميّز مختلف التحالفات، في مقابل غياب البرامج

1–بشارة عزمي: مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التديّن، في: غليون برهان (وآخرون)، **حول الخيار الديمقراطي، (دراسات نقديّة)**، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ص 82.

2–العياشي عنصر: سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999، ص 232

والمشاريع عن النقاش السياسي أو حسم نتائج الانتخابات. وانطلاقا من خصوصية المجتمع التقليدية، فإن القيم التفاوضية في المجتمع الجزائري تنظر إلى النزاع على أساس سلبي يؤدي إلى الضعف والفرقة، وبالتالي ثقافة المجتمع لا تحبّذ الاختلاف، وتميل إلى التجانس والتضامن ولو بصورة كاذبة، وهو ما يعيق تكرّس العمل النقابي وتوسيع دائرة المشاركة النقابية. لذلك في الكثير من الأحيان عندما يشتد النشاط النقابي وتكون فاعليته تتزايد، يُتّهم من السلطة بالدرجة الأولى بالبحث عن تفريق الأمة والعمل لصالح أطراف أجنبية أو على الأقل اتهامه بالتحزب والعمل على خدمة المصالح الحزبية، وهو ما حدث بالفعل في شهر مارس 2010، إثر اتهام رئيس الحكومة، أحمد أويحي بعض النقابات المضربة بالبحث عن تحقيق أهداف حزبية وليست نقابية، بل يصل الأمر باتهامها بمحاولة الاستيلاء على السلطة أو العصيان المدني.

– إنّ الشعوب التي تعيش من الريع النفطي قد تجد صعوبة كبيرة في إيجاد عمل نقابي مؤثّر، لأنه وبكل بساطة، النظام السياسي في غنى عن تلك المجتمعات طالما أنه يعيش من الريع النفطي، ولا يعتمد على مداخيل الضرائب أو إنتاج ذلك المجتمع، مما قد يُفقد أي نشاط أو عمل نقابي فاعليته في المهد، باستثناء قطاع التربية الّذي يكتسي أهمية بالغة لأنه يؤثر على توازن المجتمع ككل، فيكفي أنه يؤطر أزيد من ثمانية ملايين تلميذ، وهذا ما جعل تأثيره أكبر على النظام السياسي، مقارنة بقطاعات أخرى مثل قطاع الصحة.

– نحن اليوم أمام تجربة نقابية للجيل الأول، فليست هناك أسر نقابية وتقاليد نقابية من جيل لآخر، وإنما هي تجارب أولى يقودها أحيانا أناس ليست لديهم أيّة تجربة في النشاط النقابي، لذلك نلاحظ الكثير من التردد والخوف لدى معظم النقابات التي تنشط على الساحة النقابية، ماعدا بعض النقابات المستقلة الحديثة النشأة، والتي ترتكب في بعض الأحيان أخطاء استراتيجية قد تتسبّب في القضاء على نشأتها السريعة، حيث تظهر بسرعة كما قد تختفي بسرعة. وهنا لابد من أن نفتح قوسًا حول دور العمل النقابي في هذه الظروف بالذات، ففي الوقت الذي كان من الممكن أن يشكّل الفضاء النقابي إطارا عمليا للمساعدة على الانتقال بالمجتمع من الطابع التقليدي لتنظيم المجتمع إلى مستوى من التنظيم العصري في ظل هشاشة مؤسسات المجتمع المدني وضعف العمل الحزبي، نجد أنّ النظام السياسي في الجزائر قد استطاع أن يتحكّم في منظومة العمل الحزبي والمدني، ويحوّلها في مجملها إلى أجهزة تابعة للدولة تسهر على تنفيذ أجندة النظام السياسي وبالتالي هل يمكن أن تصلح الأطر النقابية الناشطة بالجزائر للمساهمة كحامل للتغيير بالمجتمع الجزائري؟.

– عدم القدرة على التفريق بين آليات العمل النقابي عند القيادات النقابية، قد يعيق تطور العمل النقابي بقوة، بحيث يصعب التمييز أحيانا بين استراتيجية نقابات الأعمال التي تتبنى خيار الشريك الاجتماعي وشراكة الحوار والعقد الاجتماعي، وبين الذوبان والتبعية للنظام السياسي، وفي نفس الوقت قد يصعب التمييز بين النقابات ذات الاستراتيجية الراديكالية والممانعة، وبين الاندفاع والتهوّر في اتخاذ القرار والانسياق وراء القاعدة المنفعلة عاطفيا، فقد رأينا كيف أن تسع مكاتب ومجالس ولائية لنقابة كناباست انفردت بالقرار بعد قرار المجلس الوطني بالتوقيف إثر صدور قرار العدالة بالتوقيف الفوري للإضراب، حيث قامت بإضرابات واحتجاجات لمدة يوم أو يومين، كما قامت بمقاطعة ملأ كشوف

التلاميذ وغيرها من القرارات والإجراءات المنفردة، رغم دعوة المجلس الوطني لنقابة كناباست للتهدئة وعدم الوقوع في الانفعالات والتهور، وبالرغم من أن المنسق الوطني للكناباست أكد أن هذا يتماشى مع القانون الداخلي الذي يسمح لكل ولاية باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، إلا أن تلك الإجابة لم تكن مقنعة، وأعتُبر ما حدث هو نوع من الخلل التنظيمي بحكم صعوبة تطبيق مبدأ الرجوع إلى القاعدة وتحويل القيادة لجهاز تنفيذي يطبق ما تُصدره هذه القاعدة فقط، فيا ترى ماذا لو قررت تلك القاعدة ما لا يخدم مصلحتها كليا؟.

– إن من أخطر عوائق العمل النقابي هو توظيف هذا الأخير للولوج إلى عالم السياسية، حيث نجد أن الكثير من النقابيين نظرا لضعف فرص ولوج العمل السياسي، يستعملون العمل النقابي كوسيلة لدخول النشاط السياسي، وقد رأينا كيف دخل نقابيون بارزون إلى البرلمان وتجاهلوا مطالب العمال التي استغلوها للوصول إلى تلك المراتب السياسيّة، وليت الأمر توقف عند هذا الحد، بل نجد المركزية النقابية ممثلة في أبرز قياداتها بتنشيط الحملة الانتخابية لمرشح النظام في كل موعد انتخابي، وتتبنى المشروع السياسي لهذا المرشح دون أي اعتبار لأخلاقيات العمل النقابي الحر، لدرجة أن مؤتمرها أصبح حلبة لصراع النقود واقتسام المقاعد في عضوية اللجان والمكاتب القيادية بين الأحزاب المحسوبة على النظام السياسي.

وهنا لا بد من توضيح أنه من حق النخب النقابية أن تلتحق بالعمل السياسي متى شاءت ولكن يجب على تلك النخب ألا توظّف الفضاء النقابي لتحقيق الترقية الاجتماعية على حساب مصداقية العمل النقابي عموما. فنحن لا نؤمن بوجود عمل نقابي مثالي ولكن هناك حد أدنى من الاستقلالية والنزاهة يجب التقيّد بها ويجب أن تتوفر في النخب النقابية، فيمكن الجمع بين البحث عن تحسين الوضعية الاجتماعية وتفعيل العمل النقابي ولكن عندما تقتصر إمكانية الترقية الاجتماعية على المنظومة السياسية والاقتصادية والإدارية للنظام السياسي الجزائري الريعي، سيعيق ذلك إنتاج نخب نقابية فاعلة ومستقلة ونزيهة، وهذا ما يفسر بشكل كبير تدجين الفضاء النقابي في المجتمع الجزائري بما في ذلك الأطر النقابية الحديثة والتنسيقيات غير المعتمدة التي تزايد نشاطها في السنوات الأخيرة.

– لا تزال إلى يومنا هذا النقابات المستقلة الفتية تتجاهل توظيف أوراق رابحة في معركتها النقابية، مثل إيجاد غطاء سياسي يسهّل نشاطها النقابي، إلى جانب بناء علاقات استراتيجية مع الإعلام لممارسة الضغط الإعلامي عندما تكون الحاجة لذلك، خاصة وأنه في أكثر النقابات تواجدًا وتأثيرًا وهي نقابات قطاع التربية التي تمثل الأستاذ والمعلم، فإننا نجد ذلك المعلم في كل مكان: الجمعية، الحزب، الجمعيات الرياضية، لجان المساجد، لجان الأحياء...الخ، أي على مثل هذه النقابات استغلال الوجود المتنوع للمعلم.

– يتجه العمل النقابي في الجزائر إلى التحول من القطاع الاقتصادي العمومي والخاص إلى الفئات المهنية للوظيفة العمومية، نظرا لتزايد أعداد مستخدمي الوظيفة العمومية في العقود الأخيرة بفعل مسابقات التوظيف المختلفة التي درجت على تنظيمها سنويا أهم قطاعات الوظيفة العمومية، وعلى رأسها قطاع التربية والجماعات المحلية والصحة، بحيث تجاوز عددهم مليون وستمائة ألف مستخدم. وقد تجاوز مستخدمي قطاع التربية عتبة الستمائة ألف. لذلك يكتسي هذا القطاع أهمية خاصة

للدراسة، كقطاع معبر لخصائص واقع قطاع الوظيفة العمومية بما أنه يشكل جزاء هاما من تركيبته.

وتجدر الإشارة إلى توظيف مئات الآلاف من النسوة في الوظيفة العمومية وبصورة خاصة في قطاع التربية وهذا ما يستلزم من النقابات الاتجاه نحو تلك الشريحة التي تمثل أغلبية أفراد القطاع من أساتذة ومعلمين بخطاب ينسجم مع طبيعتهم وخصوصيتهم، خاصة بعد أن أثبت المشاركة النقابية في السنوات الأخيرة إقبال النساء بعدد أكبر من الرجال في المشاركة النقابية في قطاع التربية.

وأخيرا يمكن التأكيد على أنّ ضعف الديمقراطية ينعكس على الفضاء النقابي، بحكم ضعف ثقافة الحوار والتداول والقبول بالرأي الآخر، فالثقافة الديمقراطية تساعد على تكريس ثقافة المؤسسات والأهم من ذلك تسمح للمواطن بالاختيار في مختلف المجالات وخاصة اختيار من يمثله ومن ينوب عنه للدفاع عن اختياراته، وبالتالي يصبح هذا المواطن مطالب بالدفاع عن اختياراته وتحمل مسؤولية تلك الاختيارات، أي بمعنى آخر لا يمكن للمواطن بعد أن تتوفّر لديه كل آليات وضمانات الاختيار الحر أن يتحجج بالتهميش والإقصاء للتهرب من المسؤولية والاستقالة من الشأن العام كما هو حاصل اليوم في مجتمعنا وبعض المجتمعات العربية التي تعتمد على الاتكالية والتسويف. فالعمل النقابي يصبح أكثر فعالية ومصداقية في الأنظمة الديمقراطية وتكون للتنظيمات النقابية قدرة نسبية للتأثير في القرار السياسي والاقتصادي بشكل علني، والنقابات في هذه المجتمعات من حقها التدخل وإبداء أراءها حول كل القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع بما في ذلك تقديم تصوراتها حول مشروع المجتمع، إلا أن ذلك لا يعفي النقابات الناشطة في الساحة النقابية من مسؤولياتها في إنتاج نخب ومسيرين أكفاء وإبراز شخصيات عمومية تقود المجتمع إلى غد أفضل.

المشاركة الاحتجاجية لتعويض المشاركة السياسية:

تعبر كثافة الحركات الاحتجاجية في الجزائر عن حساسية الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري، بحيث بالرجوع إلى العدد الكبير من الحركات الاحتجاجية تتحدث مصادر مختلفة عما يزيد عن معدل عشرة آلاف حركة احتجاجية سنويا، فقد تعددت فئات المحتجين بتعدد أوجه الأزمة في الجزائر. فالمواطن الجزائري يحتج في الحي على ظروفه المعيشية وغياب برامج التنمية ليعبر عن أزمة اجتماعية عميقة لدى أفراد المجتمع، وهذا يحيلنا إلى ضرورة الاقتراب السوسيولوجي من ظاهرة الاحتجاج لدى فئة السكان والمواطنين، ومحاولة فهم أسبابها ودوافعها ومختلف العوامل المؤدية لانتشارها، ومن جهة أخرى، نجد أن القطاع العام يعاني من نفس الظاهرة تقريبا؛ حيث تقوم فئات مستخدمي القطاع العام بمئات الاحتجاجات سنويا رغم تمتع النظام السياسي الجزائري بموارد مالية معتبرة بفعل مداخيل المحروقات، مما يطرح إشكالية نجاعة استغلال هذه الموارد المتزايدة.

وحتى الطلبة والتلاميذ لم يخرجوا عن قاعدة المشاركة الاحتجاجية، وامتد الفعل الاحتجاجي للبطالين في مختلف مناطق الوطن وخاصة ما عرف ببطالي الجنوب وهناك منهم من أبدع بآليات احتجاجية صادمة وصلت إلى درجة خياطة الفم، الشيء الذي يعكس عمق الأزمة وحدتها. ولعل بلوغ الفعل الاحتجاجي إلى فئات القطاعات الأمنية ولو بنسبة قليلة، يؤكد عمق الاحتقان

الحاصل الذي امتد إلى قطاعات لم نفكر يوما في دخولها معترك الفعل الاحتجاجي.

وإذا اعتبرنا أن كثافة الحركات الاحتجاجية أمر صحي ودليل على حيوية المجتمع وقدرته على خلق حركية تنتج واقعا جديدا. فإن الاقتراب السوسيولوجي من الفعل الاحتجاجي يظهر أنه يستعمل فضاءات لا تتماشى مع طبيعة الدول الحديثة المؤسساتية، فقد غزت الحركات الاحتجاجية الساحات العمومية والشوارع والطرقات كفضاءات للاحتجاج ومقرات السلطات المحلية والمقرات الوزارية ومقرات المؤسسات الإدارية.

حيث تجاوزت مستوى الأطر الرسمية المعنية بالاحتجاج لتحتل الفضاء العام، وهذا مؤشر على خطورة الأزمة، بحيث هذا التوجه إلى الفضاء العام يعبر عن أزمة ثقة لدى هذه الفئات المحتجة في مؤسسات الدولة عموما، واللجوء إلى الشارع مؤشر قوي على حجم الاحتقان والانسداد الحاصل، وسلبية الصورة المرجعية التي يحملها المواطن المحتج على المؤسسات التي يحتج عليها.

بالإضافة لما تقدّم، فإن فضاء الاحتجاج يتنوع بشكل كبير بقدر تنوع الفعل الاحتجاجي، بحيث لم تسلم مقرات المؤسسات التعليمية والجامعية ومختلف المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وحتى المقرات الأمنية والمقرات القضائية، بما فيها المحاكم والمجالس القضائية. وبالتالي، فإن استعراض فضاء وأماكن الاحتجاج في حدّ ذاته يدفعنا للتساؤل ما الذي يدفع المحتجين إلى اللجوء للشوارع والطرقات والساحات العمومية للاحتجاج على التسيير في مؤسسات لها مقرات معلومة؟ وما الذي يفسر هذا التنوع الكبير في أماكن الاحتجاج؟ وهل أماكن الاحتجاج تعبّر عن الاحتجاج على مختلف مستويات المسؤولية؟ وهل تمّ ذلك بالتدرج؟ ... هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إجابات عميقة وهادئة تساعد على تفسير الفعل الاحتجاجي.

إلا أن الأكيد هو الطابع السوسيواقتصادي لهذا الحراك الاحتجاجي، وهو تعبير عن عجز في تسيير الشأن الاجتماعي، رغم الموارد الكبيرة التي تزخر بها السلطات الوصية حسب كل قطاع. والأخطر من ذلك الطابع الوطني للحركات الاحتجاجية على مستوى المطالب، فحسب تصريحات السلطات الأمنية من تدخلاتها في مختلف الحركات فإنّ المطالب متكررة إلا أنها تطرح بشكل فئوي أي مطالب وطنية متكررة بطرح فئوي.

فمن المواطن البسيط إلى الإطار والتلميذ والبطال والمرأة ومختلف الفئات المهنية، الكل يحتج والكل يعبر عن انشغالاته ولو اضطر الأمر لتهديد النظام العام والدخول في مواجهات مع قوات الأمن كما حدث مرارا، لذلك كيف يمكن تفسير كل هذا الحراك بدون حراك سياسي موازي أو على الأقل يقترب منه في الحدة والكثافة، بل الأدهى والأمر أن من بين آلاف الحركات الاحتجاجية لم تشهد الجزائر حركات احتجاجية بمطالب سياسية تذكر. كل هذه المؤشرات جعلتنا نطرح فكرة استبدال المواطن الجزائري المشاركة السياسية بالمشاركة النقابية طالما أنه وجد فيها حلا لإشباع وتحقيق مطالبه بأقل جهد ممكن وأقصر مدة زمنية ممكنة، فلم يعد المواطن الجزائري يعوّل على الحزب السياسي لتحقيق ترقية لأوضاعه الاجتماعية بل ركب موجة الحركات الاحتجاجية. وهذا ما أضفى شرعية للفعل الاحتجاجي تزيد من تراجع وظيفية المشاركة السياسية.

فقد كان لأحداث 5جانفي 2011 دور كبير في دفع الحركات الاحتجاجية لمقدمة المشهد السياسي، بحيث تزامنت تلك الأحداث والتي أطلقت عليها تسمية احتجاجات السكر والزيت مع ما سمي بالربيع العربي الذي اكتسح الكثير من المجتمعات العربية، الشيء الذي أربك النظام السياسي الجزائري خشية انتقال عدوى انتفاضات الشارع العربي إلى الجزائر. فسعى لاحتوائها مسبقا بتسهيل تحقيق مطالب المحتجين مهما كان وقعها على التوازنات المالية والمؤسساتية فدخلت فئات واسعة من المجتمع في سباق مع الوقت لتحقيق أكبر قدر من المطالب بأقل جهد وأسرع وقت ممكن، فاحتلّت الشوارع والفضاءات العامة ولم تسلم الساحات المحاذية لمقر رئاسة الجمهورية من الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية والتجمعات وأحدث هذا الحراك جملة من التغيرات السريعة في المكانة الاجتماعية لكثير من الفئات، بحيث تم مراجعة أكثر من 60 قانون أساسي في الوظيفة العمومية لرفع الأجور وترقية المستخدمين ووزعت عشرات الآلاف من القروض للشباب البطال واستفاد الطلبة من تسهيلات في الانتقال وتعديلات في النظم البيداغوجية وشعر الجميع أن النظام السياسي مستعد لتقديم كل التنازلات في الشق السوسيواقتصادي للبقاء في السلطة، مما أسس لواقع جديد أضفى شرعية واسعة للفعل الاحتجاجي مقابل الابتعاد عن المشاركة السياسية، لأن استعداد السلطة للتعاطي بإيجابية مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية قابلته رسائل قويّة من قبل السلطة بعدم التساهل مع المطالب السياسية، وقد ركز خطاب السلطة آنذاك على تذكير الجزائريين بالعشرية الحمراء وما عايشه المجتمع الجزائري من آلام في التسعينات بفعل الحرب الأهلية التي تسببت في مقتل قرابة مائتي ألف مواطن جزائري والتي كانت بمثابة تهديد مبطن غير مباشر لا يزال يكرره لغاية اليوم.

وهكذا تم تكريس المشاركة الاحتجاجية كبديل وظيفي للمشاركة السياسية طالما أنها تستطيع تحقيق مخرجات المشاريع السياسية بأقل تكلفة ممكنة، فعوض انتظار مخرجات نضال عشرات السنين وراء أحزاب سياسية تحمل مشاريع قادرة على تحسين ظروف مناضليها والمتعاطفين معها مثل رفع الأجور وتغيير القوانين العضوية المهنية وتخفيض نسبة البطالة وتحسين الظروف المعيشية بخفض الأسعار أو التحكم في التضخم. وجد المواطن آلية لاختزال كل هذه المسافات بتبني الفعل الاحتجاجي كاستراتيجية فعالة لتغيير الواقع اليومي على الأقل في مستواه السوسيواقتصادي طالما أن السلطة السياسية في الجزائر كانت تتمتع بأريحيّة مالية تسمح لها بتسيير مطالب الفئات المحتجة بحسب قدرتها على التعطيل وتهديد الأمن العام، وكان ذلك بارزا من خلال تعامل السلطة السياسية مع مطالب نقابات التربية بحيث كانت استجابتها سريعة ومتكررة لمطالبها لأنها كانت تملك ورقة ضغط فعالة وهي قرابة تسعة ملايين تلميذ يجدون أنفسهم في الشوارع عند أي إضراب تنظّمه هاته النقابات، مما يشكل هاجسا أمنيا كبيرا للسلطات، لذلك لا حظنا أن تعاطي السلطة مع الحراك الاحتجاجي يختلف من فئة لأخرى بحسب قدرتها على التعبئة والتعطيل وتهديد النظام العام. هذه الأوضاع ساهمت بشكل كبير في إضعاف المشاركة السياسية وتراجع قيمتها الوظيفية لدى المواطن الجزائري، لأن سلوك المواطن السياسي والمهني والاجتماعي يبنى على قراءته للواقع اليومي من خلال المؤشرات والرسائل التي يلتقطها من تفاعل النظام السياسي مع حراكه اليومي ومخرجات السلطة من قرارات وإجراءات تبقى دائما تشكّل بوصلة تحديد سلوك المواطن وخياراته، ومن ذلك الانتقال من ثقافة الاندماج في مشروع مجتمع إلى البراغماتية

والفردانية لتحقيق المصلحة الشخصية ولو على حساب مصلحة ومستقبل المجتمع.

خاتمة:

كخلاصة لكل ما استعرضناه، يظهر الواقع السياسي الحالي كنتيجة تكاد تكون حتمية لما عايشه المواطن الجزائري، فقد كان أسيرا منذ الصغر لتنشئة سياسية فيها الكثير من القيم السلبية التي تمنع الولاء للوطن وتقدم الولاء للأسرة والجهة، مقدمة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وزاد من تعقيد الوضع وجود فضاء سياسي مدجج بأحزاب تفتقر للكثير من المصداقية والشرعية ساهمت في إنتاج المناضل السياسي الانتهازي، ولعبت دورا في تدجين المجتمع المدني ليتحول في جزء كبير منه إلى مجرد أجهزة للدولة تلعب أدوارًا وظيفية في إنجاح الاستحقاقات الانتخابية ولو شكليا بملأ القاعات وتنشيط التجمعات، هذا الوضع دفع فئات واسعة من المواطنين لتبني خيار المشاركة الاحتجاجية كوسيلة للتعبير عن المطالب عوض المشاركة السياسية، ولئن نجحت الحركات الاحتجاجية في تحقيق الكثير من مطالبها إلا أنها عطلت الدور الوظيفي للفعل السياسي والمشاركة السياسية عموما لنتوجه تدريجيا إلى تكريس الاستقالة السياسية كما بيّننا في ثقافة مجتمعية تتبنى العزوف عن المشاركة السياسية واعتماد منظومات غير رسمية كبديل للعمل المؤسساتي الرسمي، فانتقل الحوار والنقاش إلى خارج المؤسسات الرسمية وأصبح المواطن يحبذ قطع الطريق أمام مقر البرلمان عوض أن يطرح انشغالاته على نواب البرلمان، فثقافة الاستقالة ليست ظاهرة عرضية و إنما منتوج لصيرورة تفاعل مجتمع في مختلف مستوياته.

قائمة المراجع:

باللّغة العربيّة:

1. جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012
2. د/ الجوهري عبد الهادي: **أصول علم اجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998.
3. د/ السويدي محمد: **علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1990
4. الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999.
5. السيد ياسين: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009
6. غدنز أنتوني: **علم الاجتماع**، تر: د / فايز الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005
7. غليون برهان (وآخرون): **حول الخيار الديمقراطي (دراسات نقديّة)**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2001
8. كوش دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.

9.ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011

باللغة الفرنسيّة:

1-Martin Segalen: **Sociologie de la famille**, édition Armand Colin, Paris, 2000.

2-Weber Max:**Le savant et le politique**, Librairie Le Plon , 1959.